الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

تتعرض المناطق البحرية المحيطة بالمنطقة العربية لمخاطر الاحتباس الحراري وتحمض المحيطات والتلوث البحري، جراء أنشطة التنمية البحرية والساحلية. وتصل نسبة متزايدة من المناطق البحرية إلى مستويات غير مستدامة من الناحية البيولوجية بفعل الصيد المفرط والصيد غير القانوني. وتهدد هذه التغيّرات صحة أجيال اليوم والمستقبل ورفاههم وازدهارهم في جميع أنحاء المنطقة. ولا بد من سياسات متماسكة وفعالة لإنشاء مناطق بحرية محمية، وتحسين البيانات وبناء القدرات المؤسسية والتقنية، للتمكّن من رصد الموارد البحرية وإدارتها بشكل مستدام، وإنفاذ القوانين ذات الصلة.

وقائع

27.6%

حققت المنطقة العربية تقدماً في إنشاء مناطق بحرية محمية. ففي عام 2017، بلغ متوسط نسبة مناطق التنوّع البيولوجي البحري التي تغطيها المناطق المحمية 27.63 في المائة. ومع ذلك تقل هذه النسبة عن المتوسط العالمي البالغ 44 في المائة، ومتوسطات معظم المناطق الأخرى[1].

تضع التنمية الساحلية السريعة وما يرتبط بها من استخدام متزايد للموارد الساحلية والبحرية، والتجارة البحرية عبر البحر الأحمر وخليج عدن، تحدياً كبيراً أمام حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها في المنطقة[2].

بحلول عام 2030

تتعرض المحيطات والبحار الخمسة المحيطة بالمنطقة لخطر فرط المغذيات[3] في المياه الساحلية، بمستوى يتراوح بين المعتدل إلى الشديد بحلول عام 2030، وفقاً لبيانات نماذج المحاكاة. ويُذكر أن البحر الأحمر وخليج عدن يواجهان خطراً أشد[4].

ازداد إنتاج مصائد الأسماك منذ عام 1990 ليزيد عن الضعف بحلول عام 2016. وتفيد التقارير أن بلدان المغرب العربي تضم أكبر قطاع لصيد الأسماك، تليها البلدان العربية الأقل نمواً[5]. ويمثل قطاع صيد الأسماك في المغرب 2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويعتمد عليه أكثر من نصف مليون من السكان[6].

تشوب التقييمات الإقليمية لاستدامة الأرصدة السمكية ثغرات مزمنة. فعلى الصعيد العالمي، ارتفعت نسبة الأرصدة السمكية المستنفدة بالكامل أو المستغلة على نحو مفرط إلى حوالي 89 في المائة في عام 2018[7].

78%

85%

يُظهر تقييم أجري حديثاً لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط أن حوالي 78 في المائة من المخزونات البحرية كانت عند مستويات غير مستدامة من الناحية البيولوجية في عام 2018[8]. وقد أفاد تقييم وطني في الخليج العربي باستنفاد ما نسبته 85 في المائة من مخزونات نوعين رئيسيين من الأسماك، إلى ما دون مستويات الاستدامة بكثير[9].

لا يزال تقييم المخزون السمكي للمناطق البحرية الأخرى في المنطقة العربية محدوداً. غير أن الانخفاضات المبلغ عنها في أحجام المصائد ومتوسط حجم الأسماك تشير إلى احتمال ممارسة الصيد المفرط.

النفايات البحرية

تزداد مشكلة النفايات البحرية، بما فيها الحطام البلاستيكي، في المنطقة والعالم، وتطال أضرارها التنوّع البيولوجي[10]. وفي البحر الأبيض المتوسط وحده، تؤذي النفايات البحرية أكثر من 130 نوعاً بحرياً[11].

0.57 مليون طن سنوياً

يتلقى البحر الأبيض المتوسط، الذي يضمّ 1 في المائة من مياه العالم، 7 في المائة من النفايات البلاستيكية في العالم (0.57 مليون طن سنوياً)، مما يُسفر عن تلوث السلاسل الغذائية والمياه، ويضرّ بالصحة العامة[12].

قياس الهدف 14 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشـرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

تتوفر بيانات عن مؤشر واحد من 10 مؤشرات، وعن مقصد واحد من 10 مقاصد للهدف 14.

تغطي المقاصد الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وترتبط باتفاقيات دولية على غرار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاقية التراث العالمي والاتفاقات الدولية التي تنظم صيد الأسماك والتلوث البحري.

ويُذكر أن البيانات الوطنية عن مؤشرات الهدف 14 قليلة جداً. وتتولى قياس العديد من المؤشرات على المستوى العالمي أو الإقليمي منظمات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة واليونسكو. وتعتمد تقييمات مخزون الأسماك نمذجة معقدة، يُستبعد إجراؤها على المستوى الوطني. فهي تقوم على عدة أنواع من البيانات، بما في ذلك بيانات مصائد الأسماك التي ترد في التقارير الوطنية، وكذلك جهد الصيد والبيانات البيولوجية.

ولا تزال معظم مؤشرات الهدف 14 قيد التطوير المنهجي. ففي بعض الحالات، تلقي الملاحظات المنهجية المتاحة الضوء على مجموعات من البيانات لسد النواقص على المدى القصير. فعلى سبيل المثال، يجري جمع البيانات بانتظام عن متوسط حموضة المياه البحرية في العديد من المناطق من خلال اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو ومراكز البيانات الأوقيانوغرافية الإقليمية والوطنية. ولا تضمّ المنطقة العربية حالياً مركز بيانات من هذا القبيل.

تغطية المؤشرات

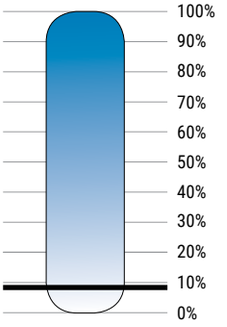

الهدف 14

نسبة تغطية المناطق المحمية في ما يتعلق بالمناطق البحرية هو المؤشر الوحيد الذي تتوفر عنه بيانات وطنية في المنطقة العربية، ومقصده واضح يتمثل في حفظ ما لا يقل عن 10 في المائة من المناطق الساحلية والبحرية. غير أن المؤشر لا يبيّن مدى فعالية الترتيبات المتخذة لإدارة المناطق المحمية. ويمثل ذلك عاملاً مهماً في المنطقة العربية، حيث قد تكون المناطق البحرية محمية بموجب التشريعات، ولكنها تفتقر إلى خطط إدارة فعالة، والى مناطق "حظر"، وإلى ترتيبات في المراقبة والتنفيذ لضمان الإدارة المستدامة.

يتضمّن الهدف 14 أربعة مقاصد ينبغي تحقيقها بحلول عام 2020

من المقاصد العشرة التي يتضمّنها الهدف 14، ينبغي تحقيق أربعة مقاصد في عام 2020، في تأكيد على الطبيعة الملحة للتدخلات اللازمة والعواقب المحتملة للتراخي.

المقصد 14-2 بشأن إدارة النُّظُم الإيكولوجية وحمايتها وتعزيز قدرتها على الصمود

المقصد 14-4 بشأن تنظيم الصيد والصيد المفرط والصيد غير القانوني

المقصد 14-5 بشأن حفظ المناطق الساحلية والبحرية

المقصد 14-6 بشأن حظر بعض أشكال الإعانات

ويتضمّن الهدف 14 مقصداً واحداً ينبغي تحقيقه بحلول عام 2025

المقصد 14-1 بشأن منع التلوث والحد منه

العوائـق الرئيسـية أمام حفـظ المحيطات والبحـار والموارد البحرية واسـتخدامها على نحو مسـتدام لتحقيق التنمية المسـتدامة في المنطقـة العربية

تعيش شريحة كبيرة من سكان المنطقة العربية بالقرب من المناطق الساحلية، وتعتمد على خدمات النُّظُم الإيكولوجية البحرية التي تؤثر على صحة البيئة (الهدفان 13 و15)، وصحة الإنسان (الهدف 3)، وقطاع السياحة (الهدف 8)، وكذلك قطاع صيد الأسماك وصيد الأسماك الحرفي (الهدفان 1 و2). وتتأثر حياة الملايين وسبل عيشهم بالضرر الذي يلحق بهذه النُّظُم الإيكولوجية.

ومن أسباب التدهور الرئيسية التلوث والضرر الناجم عن الأنشطة البرية، ومياه الصرف الصحي والمواد الكيميائية السامة والنفايات الصناعية، وانسكابات النفط والنفايات البلاستيكية، وأنشطة النقل المائي وتجريف القاع واستصلاح الأراضي (الهدفان 6 و9). وتتصدّر المنطقة العربية الترتيب العالمي في تحلية مياه البحر، ويؤثر المحلول الملحي الذي يُعاد إلى البحر على البيئة البحرية وجودة المياه الجوفية في المناطق الساحلية الكارستية.

وتختزن المياه المحيطة بالبلدان العربية تنوّعاً بيولوجياً في البيئة البحرية. ويُصنّف البحر الأبيض المتوسط، الذي هو أكبر بحر قاري في العالم، من النقاط الساخنة للتنوّع البيولوجي البحري، إذ يضمّ، حسب التقارير، أكثر من 17,000 نوع، خُمسُها من الأنواع المتوطّنة[13]. ويتميز الخليج العربي وبحر عُمان بارتفاع الإنتاجية ودرجة الحرارة والملوحة، ويدعمان ومع ذلك مجموعة من النُّظُم الإيكولوجية الساحلية والبحرية مثل مستنقعات المانغروف وقيعان الأعشاب البحرية والشعاب المرجانية والشقق الطينية والرملية. وفي البحر الأحمر وخليج عدن تنوّع بيولوجي كبير، حيث العديد من الأنواع المتوطّنة. ويحتوي البحر الأحمر، وهو أعلى بحار العالم في درجات الحرارة وأكثرها ملوحة، حوالي 1,200 نوع من الشعاب المرجانية[14].

وتعاني الحياة البحرية من الصراعات السابقة والدائرة في المنطقة العربية. ونتيجة للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، ولتزعزع القانون والنظام، تتفاقم آثار التلوث وعدم معالجة مياه الصرف الصحي وغياب الضوابط في استخدام الأراضي الساحلية والموارد البحرية. وتؤدي القيود المفروضة على صيد الأسماك بفعل الصراعات وممارسات الاحتلال إلى الصيد المفرط في مناطق ضيّقة، وازدياد عمليات تجريف القاع واستصلاح الأراضي.

ولا تزال محاولات حماية التنوّع البيولوجي والنُّظُم الإيكولوجية وحفظ المناطق المحمية لأجيال الحاضر والمستقبل، قليلة ومتباعدة. ومن الضروري تضافر الجهود لإدارة وكبح الأنشطة البشرية التي تلوث النُّظُم الإيكولوجية الهشة وتتلفها، وتستنفد الأرصدة السمكية. وهذه التدابير بالغة الأهمية أيضاً للعمل الإقليمي والعالمي الهادف إلى التخفيف من آثار تغيّر المناخ.

كشف مسح لتقييم موارد مصائد الأسماك في **الخليج العربي** أجرته حديثاً هيئة البيئة في أبو ظبي أن أكثر من 85 في المائة من مخزون نوعين رئيسيين من الأسماك قد استنفد. ووصفت الدراسة النتائج بأنها من حالات الطوارئ البيئية، التي يمكن أن تؤدي إلى انقراض أنواع معيّنة. وقد بذلت محاولات لتثقيف الصيادين المحليين حول مخاطر الصيد المفرط، إلا أن عملية الرصد صعبة.

المصدر: Al Wasmi, 2019.

نمت أكبر "منطقة ميتة" في العالم في **خليج عُمان** بشكل كبير في الأعوام الأخيرة. والسبب في نشوء هذه المنطقة المسماة أيضاً "منطقة الحد الأدنى من الأكسجين" هو ارتفاع درجات الحرارة في المحيطات بسبب تغيّر المناخ، فيزداد تنفس البكتيريا ما يؤدي إلى استنفاد إمدادات الأكسجين. وقد يؤدي التلوث أيضاً إلى زيادة بعض العناصر الغذائية التي تسبب نمو الطحالب والبكتيريا. ويستحيل على العديد من الكائنات البقاء على قيد الحياة بسبب المستويات المنخفضة من الأكسجين.

المصدر: Queste and others, 2018.

في ما يلي العوائق الرئيسـية أمـام تحقيق الهدف 14 في المنطقة العربية

النمو الاقتصادي والتوسّع العمراني في معزل عن الإدارة المستدامة للنُّظُم الإيكولوجية البحرية والساحلية

تواجه النُّظُم الإيكولوجية البحرية والساحلية مخاطر متزايدة جراء تدمير الموائل الطبيعية، وعمليات التجريف والردم، وإنتاج النفط الخام ومعالجته ونقله، والصيد المفرط، ودخول الأنواع الغازية، والتلوث، وتحمض المحيطات، وفرط المغذيات، والنفايات البحرية والحطام البلاستيكي، والمحلول الملحي الناتج من تحلية المياه وتغيّر المناخ. وقد تعطّلت نُظُم إيكولوجية عديدة ذات أهمية حيوية للتنوّع البيولوجي البحري أو استنفدت، بما في ذلك الشواطئ والأراضي الرطبة ومروج الأعشاب البحرية والشعاب المرجانية. وعلى الرغم من تدابير الحماية والصيانة، ومنها إنشاء مناطق بحرية محمية، لا يزال العديد من أنواع الأسماك البحرية عرضة لخطر الانقراض. وفي مثال على اجتزاء التنمية، تحقق دول مجلس التعاون الخليجي منذ ستينات القرن الماضي، على امتداد أجزاء من البحر الأحمر، تنمية بسرعة منقطعة النظير بواسطة الاقتصادات النفطية[15]. وبحلول أوائل التسعينيات، كانت قد غيرت معالم أكثر من 40 في المائة من سواحلها عن طريق الاستصلاح، الذي أوقع خسائر كبيرة في التنوّع البيولوجي[16].

وللتوسّع العمراني في المناطق الساحلية، وسوء إدارة النفايات والملوثات وغياب القوانين التي تنظمها، بالإضافة إلى آثار تغيّر المناخ، عواقب ضارة (الأهداف 6، و7، و11، و12، و13)، تطال الأمن الغذائي وسبل العيش (الأهداف 1، و2، و3، و8) بفعل تناقص الأرصدة السمكية، الذي يتفاقم جراء الصيد غير القانوني أو الصيد المفرط. وتضيف مياه الصرف الصحي التي يجري تصريفها في البحر في بعض البلدان، من غير معالجة أو من غير معالجة كافية، إلى مسببات الأمراض والتلوث البيولوجي والكيميائي، وتنشر الأمراض المعدية وتضر بسلامة المأكولات البحرية.

التعقيد أو عدم الكفاءة في الإدارة والتنسيق والتخطيط على المستوى الإقليمي

تخضع إدارة المصائد في المحيطات والبحار الخمسة المحيطة بالمنطقة العربية لترتيبات محدّدة[17]. وتتداخل هذه الترتيبات في إطار معقد للإدارة البحرية، تتباين قدرته وفعاليته في مواجهة الضغوط على البيئة البحرية. وتغلب عموماً على الاعتبارات البيئية الإقليمية أو الوطنية عوامل اجتماعية واقتصادية وطنية مثل زيادة أحجام المصيد والسياحة واستخراج الموارد. ومن التحديات التي لا تزال قائمة كيفية التخطيط الفعال للتنمية الساحلية، وإدارة عمليات الصرف وتلوث المياه، وتنظيم الأنشطة البحرية. وتغيب مناطق حظر الصيد والترتيبات اللازمة لتعافي المصائد عن الكثير من الأماكن التي توجد فيها متنزهات بحرية[18].

محدودية التقييمات والبيانات لمخزونات الأسماك

يجري رصد استغلال المخزونات عموماً بتقييمات المخزونات السمكية التي تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلب موارد كثيفة. وتتفاوت التقييمات من حيث انتظامها وجودتها إلى حد كبير. وتتوفر تقييمات متطورة جداً للبحر الأبيض المتوسط[19]؛ وتقييمات وطنية في الخليج العربي[20]. أما عن البحار والمحيطات الأخرى، فالدراسات القليلة المتوفرة عنها قديمة ومتفرقة، ومحدودة التغطية للأرصدة السمكية والمناطق الجغرافية[21]. وبسبب النقص في بيانات التقييم تصبح الإدارة المستدامة لقطاع صيد الأسماك مهمة صعبة.

الافتقار إلى القدرة على الرصد والإنفاذ في مجال الصيد غير القانوني

تعاني المنطقة من نقص في بيانات تقييم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، يحدّ من قدرتها على رصد القوانين وإنفاذها، لا سيما في البلدان الأقل نمواً. والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2016، يشكّل خطوة هامة إلى الأمام. ومع ذلك لم تلتزم به حتى آب/أغسطس 2018 سوى خمس دول (جيبوتي والسودان والصومال وعُمان وموريتانيا). ومن الفجوات الكبيرة الأخرى في هذا السياق النقص في الإبلاغ عن مصائد الأسماك[22].

خطر تغيّر المناخ على التنوّع البيولوجي البحري

في تغيّر المناخ مخاطر ناشئة على المحيطات والبحار، تتسبب في ارتفاع درجة حرارة المحيطات ودرجة حموضة مياهها ما يؤدي إلى تدمير الشعاب المرجانية وإلى تداعيات أخرى مثل اتساع رقعة المناطق الميتة[23]. ويحتمل أن ينقرض ثلث الأنواع البحرية في الخليج العربي وحده بحلول عام 2090 بسبب ارتفاع درجة حرارة المياه والتغيّرات في مستويات الملوحة والأكسجين[24]. كما أن الضغوط المترتبة على الأنشطة البشرية مثل تدمير الموائل الطبيعية والصيد المفرط تزيد من حدة المخاطر.

عرضة للإهمال

تساهم **المصائد الصغيرة** مساهمة متواضعة نسبياً في الاقتصادات الوطنية في المنطقة. وتؤدي مصائد الأسماك في المجتمعات الساحلية دوراً بالغ الأهمية على مستويات الأمن الغذائي والصحة والتغذية والدخل وسبل العيش وتخفيف وطأة الفقر، خاصة في الصومال، ودولة فلسطين، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا، واليمن. وتؤدي ممارسات الصيد غير المستدامة والصيد غير القانوني، واستنفاد الأرصدة السمكية، والتلوث وتغيّر المناخ، إلى تهديد سبل عيش المجتمعات التي تعتمد على المصائد الصغيرة. أما الجهود المبذولة لضمان استدامة الأرصدة السمكية فيمكن أن تقلل من أحجام الصيد ومداخيل هذه المجتمعات. ويجب أن تترافق هذه التدابير مع تدابير للدعم الاجتماعي والاقتصادي للحد من الخسائر وحماية سبل المعيشة.

توفر المصائد الصغيرة فرص عمل في أنشطة مثل تجهيز الأسماك وتسويقها وتوزيعها، وبناء القوارب، وصناعة الشباك. وغالباً ما تشارك **النساء** مشاركة كبيرة في صناعة الأسماك والمنتجات السمكية وتجارتها، ويشكلن 47 في المائة على مستوى العالم من مجموع القوى العاملة في سلسلة الإمداد في مصائد الأسماك، أي ما يعادل 56 مليون وظيفة في قطاعي المصيد وما بعد المصيد[25]. ومع ذلك، يحول نقص البيانات المفصّلة حسب الجنس عن أنشطة صيد الأسماك في المنطقة دون الإحاطة بأدوار النساء.

وتمتلك الحكومات في **البلدان العربية الأقل نمواً** قدرات مؤسسية محدودة لحماية مياهها الساحلية من أنشطة الصيد غير القانوني التي تقوم بها السفن المحلية أو الأجنبية. وقد تترتب على ذلك نتائج خطيرة، كلجوء الصيادين المحليين إلى القرصنة، ولا سيما أنهم شديدو التأثر بتدهور الأرصدة السمكية المحلية، في ظل محدودية الموارد والمصادر البديلة للغذاء والدخل وسبل العيش.

أدى **الحصار** المستمر المفروض على **غزة** إلى تقييد قدرة الحكومة الفلسطينية وشركائها الدوليين على ضمان الاستخدام المستدام لمخزونات الأسماك، والحد من التلوث والعدوى الجرثومية. وقد تسبب تدمير البنية التحتية بفعل القصف المستهدف لمحطة كهرباء غزة وغيرها من المرافق بتوقف ثلاث محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، مما أدى إلى انسكاب مياه الصرف الصحي الخام في البحر. وتحول القيود المستمرة على استيراد مواد البناء دون إصلاح هذه المرافق الهامة لإدارة النفايات.

ويضطر الصيادون والصيادات في غزة إلى الصيد في المياه الضحلة فيلحقون أضراراً بالنظام البيئي الساحلي لغزة، حيث يؤدي استغلال الأسماك غير الناضجة التي لم تصل بعد إلى سن التكاثر إلى استنفاد الأرصدة السمكية. وبالنتيجة، تقلّص المصيد من حوالي 4,000 طن في عام 1999 إلى حوالي 3,305 طن في عام 2016، ما فاقم انعدام الأمن الغذائي لعدد متزايد من السكان.

المصدر: State of Palestine, 2018.

أدى **الصيد المفرط والصيد غير القانوني** قبالة سواحل الصومال إلى تدمير سبل عيش المجتمعات الساحلية. وهما السبب الرئيسي في انتشار القرصنة. ومياه ساحل الصومال البالغ طوله 1,880 ميلاً هي من أغنى مناطق الصيد في العالم، يعيش فيها سمك القرش والتونة والسردين وسمك النهاش وسمك سرطان البحر. ويحظر القانون الصومالي على السفن الأجنبية الصيد على مسافة 15 ميلاً من الساحل كما يحظر طرق الصيد المدمرة. إلا أن الافتقار إلى القدرة على التنظيم وإنفاذ القانون قد شجع الصيد غير القانوني. وفي غياب مصدر دخل موثوق، لجأ صيادو الصومال إلى القرصنة، وهاجموا مئات سفن الشحن.

المصدر: Brookings, 2017.

ما العمل لتسـريع التقدّم في تحقيق الهدف 14

الإجراءات التالية ضرورية لسد الثغرات في المعرفة الإقليمية بمقاصد الهدف 14 ومؤشراته، ودعم الاستجابة المناسبة للسياسات الرامية إلى التغلب على العوائق أمام حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها المستدام.

1. تحسـين إنتاج المعرفـة وتوطيد الربط بين العلوم والسياسـات لدعم الإدارة المسـتدامة للبيئة وحمايتها وحفظها:

- تحسين استخلاص البيانات المتعلقة بالبيئة الساحلية والبحرية، وتعزيز تبادل البيانات والمعلومات عبر المؤسسات المختلفة.
- زيادة تغطية التقييمات الإقليمية والبيانات المتعلقة بالموارد البحرية ومصائد الأسماك، وباستدامة أنشطة صيد الأسماك.

2. دمـج حماية البيئـة البحرية وحفظها في خطط التنمية الوطنية واسـتراتيجيات التنمية العمرانية في المناطق السـاحلية. ويمكن دعم هذا الإجراء من خلال:

- تقييم تأثير التلوث والتدهور على المجتمعات الساحلية.
- تعزيز كفاءة الصيد للتخفيف من حدة الفقر في بعض المجتمعات مع مكافحة الصيد غير القانوني والصيد المفرط.
- الاستثمار في السياحة المستدامة في المناطق الساحلية لتأمين العمل اللائق.

3. تحسين ترتيبات إدارة مصائد الأسماك البحرية في جميع المحيطات والبحار المحيطة بالمنطقة العربية:

- تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي لضمان التنفيذ وتعزيز قدرة البلدان العربية الأقل نمواً على إنفاذ قوانين الصيد وتنظيم الصيد ومنع الصيد غير القانوني.
- اعتماد الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك التي تتبنى نهج النظام الإيكولوجي لمصائد الأسماك، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

4. زيادة حماية المناطق البحرية وتقليل الضغوط الرئيسية على البيئة البحرية:

- توسيع المساحات البحرية والساحلية المحمية في المنطقة، بما في ذلك من خلال اعتماد خطط الإدارة المتكاملة ومناطق الحظر وتوفير الموارد الكافية للإدارة وأنشطة الرصد والتنفيذ، ومن خلال التعاون بين الدول العربية.
- تعزيز تنظيم وإدارة الآثار البيئية الواقعة على المحيطات من جراء التنمية الحضرية والصناعية والزراعية، بما في ذلك المنشآت البتروكيماوية ومنشآت الطاقة، والصناعات الكيماوية الساحلية ومصانع الكلور، وفرط المغذيات والتلوث الناجم عن انسكاب فائض المياه السطحية من الأنشطة الحضرية والزراعية، والتخلص من مياه الصرف المنزلية والصناعية، وعمليات تجريف القاع والردم، وكذلك السياحة.
- اعتماد نهج متكامل لإدارة المناطق الساحلية من أجل تخطيط وإدارة آثار التنمية الساحلية على البيئة الساحلية والبحرية، وتقييم وإدارة الآثار المحتملة لارتفاع مستوى سطح البحر والفيضان الساحلي على المناطق الساحلية المعرضة للخطر نتيجة لتغيّر المناخ.

مقاصد الهدف 14 ومؤشـراته في المنطقة العربية

المقصد	المؤشر	البيانات
1-14 منـع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سـيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025	**1-1-14** مؤشـر فرط المغذيات في المناطق الساحلية وكثافة المخلفات البلاسـتيكية الطافية	لم تُسـتوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسـط الإقليمي لهذا المؤشر.
2-14 إدارة النُّظُم الإيكولوجية البحرية والسـاحلية على نحو مسـتدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سـلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريـق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجـراءات اللازمة لإعادتها إلى ما كانت عليه من أجل تحقيـق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020	**1-2-14** نسـبة المناطق الاقتصادية الحصرية الوطنية التي تُدار باسـتخدام نُهج قائمة على النُّظُم الإيكولوجية	لم تُسـتوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسـط الإقليمي لهذا المؤشر.
3-14 تقليـل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجـة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المسـتويات	**1-3-14** قياس متوسـط الحموضـة البحرية في مجموعـة متفـق عليها مـن محطـات تمثيلية لأخـذ العينات	لم تُسـتوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسـط الإقليمي لهذا المؤشر.
4-14 تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفـرط والصيـد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسـات الصيد المدمرة، وتنفيـذ خطـط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السـمكية إلى ما كانت عليه فـي أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المسـتويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مسـتدامة وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجيـة، بحلول عام 2020	**1-4-14** نسـبة الأرصـدة السـمكية الموجودة ضمن المسـتويات المسـتدامة بيولوجياً	لم تُسـتوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسـط الإقليمي لهذا المؤشر.

5-14 حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020	**1-5-14** نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية	**الشكل 1** متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي البحري الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية (بالنسبة المئوية) 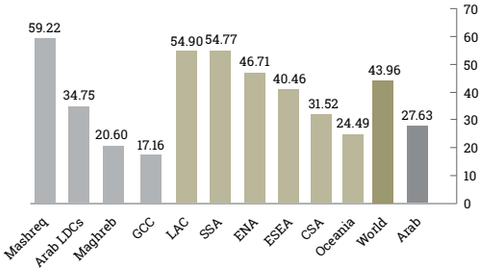 ملاحظة: تُرجح جميع المتوسطات حسب إجمالي مساحة المنطقة الرئيسية للتنوع البيولوجي البحري بالكيلومترات المربعة (أي القاسم) لعام 2016، نقلاً عن البيانات السابقة لشهر حزيران/يونيو 2018 (United Nations Statistics Division, 2017). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في عام 2017 للبلدان التالية: الإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان وعُمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن. يعكس هذا الإجراء الاتجاهات المتعلقة بتغطية المناطق المحمية للبلدان أو الأقاليم التي فيها مناطق رئيسية قليلة التنوّع البيولوجي أو المفتقرة إلى هذه المناطق. ويقر هذا الإجراء بالتباين الشديد لمستوى التنوّع البيولوجي عبر المساحات الممتدة (Rodrigues and others, 2004) مما يجنب تحقيق نتائج تشذ عن المطلوب، بحماية مناطق كبيرة على حساب أخرى تتطلب الحماية (United Nations Statistics Division, 2019b).
6-14 حظر بعض أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام 2020	**1-6-14** التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
7-14 زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030	**1-7-14** مصائد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً، وجميع البلدان	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
أ-14 زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوّع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً	**1-أ-14** نسبة مجموع الميزانية المخصصة للبحوث في مجال التكنولوجيا البحرية	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

14-ب توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق	**14-ب-1** التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تطبيق إطار قانوني/تنظيمي/سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق مصائد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي تلك الحقوق	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
14-ج تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداماً مستداماً عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"	**14-ج-1** عدد البلدان التي تحرز تقدماً في التصديق على صكوك متعلقة بالمحيطات تنفذ القانون الدولي، وفي قبول تلك الصكوك وتنفيذها بموجب أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية، على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من أجل حفظ المحيطات ومواردها، واستخدامها على نحو مستدام	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018) باستثناء البيانات المحدثة بشأن المؤشر 14-5-1 [متوسط نسبة مناطق التنوّع البيولوجي البحري الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية (النسبة المئوية)] (United Nations Statistics Division, 2019a).

الحواشي

1. حسابات الإسكوا، الشكل 1.
2. PERSGA, 2010.
3. فرط المغذيات هو زيادة الإنتاجية الأولية في المسطحات المائية بسبب زيادة توافر المواد الغذائية، المترتبة بشكل عام عن تصريف مياه الصرف الصحي البلدية غير المنقاة بشكل كافٍ، والصرف من المناطق الزراعية التي جرى تسميدها (Hupfer and Hilt, 2008).
4. Seitzinger and Mayorga, 2008.
5. تحليل الإسكوا بالاستناد إلى FAO, 2017a.
6. FAO, 2017b.
7. Kituyi and Thomson, 2018.
8. FAO, 2018.
9. Al Wasmi, 2019.
10. UN Environment, 2019.
11. Deudero and Alomar, 2015.
12. Dalberg Advisors, WWF Mediterranean Marine Initiative, 2019.
13. Coll and others, 2010.
14. Gladstone, 2008; PERSGA, 2006, 2010.
15. Gladstone, 2008.
16. Hamza and Munawar, 2009; UN Environment, 2016.
17. البحر الأبيض المتوسط، والخليج العربي وبحر عُمان، والبحر الأحمر وبحر خليج عدن، وجنوب غرب المحيط الهندي، وشرق وسط المحيط الأطلسي. وتخضع مصائد الأسماك بشكل أساسي للعديد من هيئات مصائد الأسماك الإقليمية لشرق وسط المحيط الأطلسي، والبحر الأبيض المتوسط، والخليج العربي وبحر عُمان، وجنوب غرب المحيط الهندي. وتنظم اللجان الدولية صيد بعض أنواع الأسماك مثل سمك التونة.
18. Guidetti and others, 2014.
19. FAO, 2018.
20. Al Wasmi, 2019.
21. Sanders and Morgan, 1989.
22. Abdulrazzak and others, 2015.
23. Queste and others, 2018.
24. Wabnitz and others, 2018.
25. Lentisco and Lee, 2015.

المراجع

Abdulrazzak, Dalal, and others (2015). "Total Marine Fisheries Catches in the Persian/Arabian Gulf from 1950 to 2010". *Regional Studies in Marine Science 2* (November): 28–34. https://doi.org/10.1016/J.RSMA.2015.08.003.

AFED (Arab Forum for Environment and Development) (2009). *Report of the Arab Forum for Environment and Development—Arab Environment: Impact of Climate Change on Arab Countries.* Mostafa Tolba and Najib Saab, eds. www.afedonline.org/afedreport09/Full English Report.pdf.

Al Wasmi, Naser (2019). "Some 85% of Key Fish Species in Arabian Gulf Wiped out, UAE Study Finds". *The National,* 27 January. www.thenational.ae/uae/environment/some-85-of-key-fish-species-in-arabian-gulf-wiped-out-uae-study-finds-1.818543.

Brookings (2017). "Figures of the Week: Piracy and Illegal Fishing in Somalia". Africa in Focus. www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2017/04/12/figures-of-the-week-piracy-and-illegal-fishing-in-somalia/.

Coll, Marta, and others (2010). "The Biodiversity of the Mediterranean Sea: Estimates, Patterns, and Threats". *PLoS ONE* 5(8): e11842. Steven J. Bograd, ed. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0011842.

Dalberg Advisors, WWF Mediterranean Marine Initiative (2019). "Stop the Flood of Plastic: How the Mediterranean Countries Can Save Their Sea". www.wwf.fr/sites/default/files/doc-2019-06/20190607_Rapport_Stoppons_le_torrent_de_plastique_WWF-min.pdf.

Deudero, Salud, and Carme Alomar (2015). "Mediterranean Marine Biodiversity under Threat: Reviewing Influence of Marine Litter on Species". *Marine Pollution Bulletin* 98(1–2): 58–68. https://doi.org/10.1016/J.MARPOLBUL.2015.07.012.

FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations) (2017a). "Fishery and Aquaculture Statistics—Capture Production". 2017. www.fao.org/fishery/static/Yearbook/YB2017_USBcard/navigation/index_content_capture_e.htm#D.

——— (2017b). "Morocco: A Maritime Fishing Nation Works to Develop Its Aquaculture Sector". Blue Growth Blog, April. www.fao.org/blogs/blue-growth-blog/morocco-a-maritime-fishing-nation-works-to-develop-its-aquaculture-sector/en/.

——— (2018). "The State of Mediterranean and Black Sea Fisheries". Rome: General Fisheries Commission for the Mediterranean. www.wipo.int/amc/en/mediation/rules.

Gladstone, William (2008). "Towards Conservation of a Globally Significant Ecosystem: The Red Sea and Gulf of Aden". *Aquatic Conservation: Marine and Freshwater Ecosystems* 18(1): 1–5. https://doi.org/10.1002/aqc.925.

Guidetti, Paolo, and others (2014). "Large-Scale Assessment of Mediterranean Marine Protected Areas Effects on Fish Assemblages". *PLoS ONE* 9(4): e91841. Brian R. MacKenzie, ed. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0091841.

Hamza, Waleed, and Mohiuddin Munawar (2009). "Protecting and Managing the Arabian Gulf: Past, Present and Future". *Aquatic Ecosystem Health & Management* 12(4): 429–39. https://doi.org/10.1080/14634980903361580.

Hupfer, M., and S. Hilt (2008). "Lake Restoration". *Encyclopedia of Ecology*: 2080-2093. https://doi.org/10.1016/B978-008045405-4.00061-6.

Kituyi, Mukhisa, and Peter Thomson (2018). "90% of Fish Stocks Are Used up – Fisheries Subsidies Must Stop". World Economic Forum. www.weforum.org/agenda/2018/07/fish-stocks-are-used-up-fisheries-subsidies-must-stop/.

Lentisco, Angela, and Robert U. Lee (2015). "A Review of Women's Access to Fish in Small-Scale Fisheries". *Fisheries and Aquaculture Circular*. FIRO/C1098. Rome: FAO. www.fao.org/3/a-i4884e.pdf.

PERSGA (The Regional Organization for the Conservation of the Environment of the Red Sea and Gulf of Aden) (2006). "State of the Marine Environment—Report for the Red Sea and Gulf of Aden: 2006". www.cbd.int/doc/meetings/mar/ebsaws-2015-02/other/ebsaws-2015-02-persga-submission1-en.pdf.

——— (2010). "The Status of Coral Reefs in the Red Sea and Gulf of Aden: 2009". Jeddah. https://reefcheck.org/PDFs/persga.pdf.

PERSGA (Regional Organization for the Conservation of the Environment of the Red Sea and Gulf of Aden), and GEF (Global Environent Facility) (2003). "Status of the Living Marine Resources in the Red Sea and Gulf of Aden and Their Management". Jeddah. www.persga.org/Files/Publications/Technical/TS/TS4_Status_LMR_in_RSGA_E_P2.pdf.

Queste, Bastien Y., and others (2018). "Physical Controls on Oxygen Distribution and Denitrification Potential in the North West Arabian Sea". Geophysical Research Letters 45(9): 4143–52. https://doi.org/10.1029/2017GL076666.

Sanders, M. J., and G. R. Morgan (1989). "Review of the Fisheries Resources of the Red Sea and Gulf of Aden". Rome. www.fao.org/3/a-t0152e.pdf.

Seitzinger, Sybil, and Emilio Mayorga (2008). "Chapter 7.3 Nutrient Inputs from River Systems to Coastal Waters". Large Marine Ecosystems: Status and Trends: 179–195. Nairobi: United Nations Environment Programme. https://doi.org/10.1016/B978-012374473-9.00292-7.

State of Palestine (2018). "Palestinian National Voluntary Review on the Implementation of the 2030 Agenda". https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/20024VNR2018PalestineNEWYORK.pdf.

UN Environment (2019). *Global Environment Outlook—GEO-6: Healthy Planet, Healthy People.* Paul Ekins, Joyeeta Gupta and Pierre Boileau, eds. Nairobi: Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781108627146.

United Nations Environment Programme (2006). "The State of the Marine Environment Trends and Processes". The Hague. https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/12469/global_soe_trends.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

——— (2016). GEO-6: *Global Environment Outlook: Regional Assessment for West Asia.* Nairobi. https://www.unenvironment.org/resources/report/geo-6-global-environment-outlook-regional-assessment-west-asia.

United Nations Statistics Division (2017). "Global SDG Indicators Database". Retrieved 1 June 2018. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

——— (2018). "Global SDG Indicators Database". https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

——— (2019a). "Global SDG Indicators Database". https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

——— (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository". https://unstats.un.org/sdgs/metadata/.

Wabnitz, Colette C. C., and others (2018). "Climate Change Impacts on Marine Biodiversity, Fisheries and Society in the Arabian Gulf". *PLoS ONE* 13(5). https://doi.org/10.1371/journal.pone.0194537.